مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٦٧

الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا/السيدة إيفستيغنيفا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد زاوتر
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد كريدلكا
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ما تجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد داي بينغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد تيرنر

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2020/951)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2020/951)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يشارك السيد هوانغ شيا في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/951، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد هوانغ شيا.

السيد هوانغ شيا (*تكلم بالفرنسية*): يسرني أن أوافي مجلس الأمن بمعلومات عن آخر تقرير (S/2020/951) للأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

في الوقت الذي يستمر في انتشار جائحة مرض فيروس كورونا، أود أن أبدأ مرة أخرى بالتفكير في ضحايا تلك الأزمة الصحية، ولا سيما النساء والشباب، الذين يدفعون ثمنا باهظا في المنطقة وفي أماكن أخرى. وكما قد يتوقع الأعضاء، لم تدخر بلدان المنطقة جهدا طوال الفترة الماضية في محاولة لاحتواء انتشار الوباء والتصدي لآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية. وما فتئت حكومات وشعوب المنطقة تبدي القدرة على الصمود والتصميم في كفاحها ضد هذه الأزمة العالمية. وأود أن أعرب لها هنا عن دعمي الصادق.

وفي الوقت نفسه، أود أن أنوه بالتزام حكومات المنطقة بمواصلة جهودها لتحسين التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، بما يتمشى مع الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦.

وفي الوقت الذي أخاطب فيه المجلس، يجتمع رؤساء أركان القوات المسلحة في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تحضيرا لاجتماع لوزراء الدفاع لمتابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها رؤساء الدول في مؤتمر قمة برازافيل لعام ٢٠١٧.

وظلت الحالة في المنطقة خلال الأشهر الماضية مستقرة عموما مع إحراز تقدم مشجع على الرغم من التحديات المستمرة. وعلى الجبهة السياسية، أرحب بالانتقال السلمي للسلطة في بوروندي عقب الانتخابات العامة التي جرت في أيار/مايو وبآفاق تحقيق مزيد من الاستقرار الإقليمي، كما يتضح من عودة اللاجئين البوروندیين من رواندا وتنزانيا، وكذلك الزيارة التي قام بها وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بوجومبورا في ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وأرحب أيضا بتنظيم الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤتمر قمة مصغر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر جمع فيه نظراءه الأنغوليين والأوغنديين والروانديين لمناقشة المسائل الهامة المتعلقة بالأمن والتعاون الاقتصادي. وتدل تلك المبادرة على الالتزام المستمر من جانب قادة المنطقة ببذل

الجهود المشتركة، التي آمل في تعزيزها خلال الاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وأرحب أيضا باستفادة بلدان المنطقة من الوسائل الدبلوماسية والآليات الإقليمية لحل خلافاتها سلميا كما رأينا في حل المنازعة الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. ومن الأمثلة الإيجابية الأخرى على ذلك التزام رواندا وأوغندا بالمضي في عملية تطبيع علاقاتهما من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بالحالة الأمنية والإنسانية، فإنها لا تزال تدعو إلى القلق. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكما أشير إلى ذلك في آخر تقرير لزميلتي ليلى زروقي رئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروض على المجلس اليوم، لا تزال الحوادث المتفرقة عبر الحدود وأنشطة الجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تسبب معاناة إنسانية لا تطاق. ويسبب إفلات المسؤولين عن تلك الجرائم من العقاب صدمة نفسية للسكان ويؤثر سلبا على العلاقات بين تلك البلدان.

ولذلك يجب علينا أن نكثف جهودنا لمكافحة الإفلات من العقاب. وأنوي من جانبي مواصلة جهودي في مجال الدعوة في بلدان المنطقة بغية تعزيز مكافحتها للإفلات من العقاب، ولا سيما عن طريق التنفيذ الفعال لإعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد.

وأود التعليق على المبادرات التي قدمتها منذ آخر خاطبت فيها المجلس في ٢٢ نيسان/أبريل، تحديدا بشأن التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بغية المضي قدما في تنفيذ الاتفاق الإطاري الذي يركز على الأولويات الخمس التي حددتها.

وفيما يتعلق بتعبئة المجتمع الدولي لصالح بلدان المنطقة – وهي على رأس أولوياتي – طلبنا من لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية تقديم الدعم المستمر للمنطقة، نظرا للعواقب المدمرة للجائحة. وفي حين تمت تعبئة موارد كبيرة لبلدان المنطقة حتى الآن، فإن صندوق النقد الدولي لا يزال يرى أنها غير كافية لتحقيق الانتعاش الطموح. وأكرر التشديد على أهمية زيادة الدعم المقدم من الشركاء الدوليين لبلدان المنطقة. ويجب أن نسعى أيضا إلى تيسير توفير الخيارات المناسبة لها مثل المعونة المالية المناسبة لاحتياجاتها، بما في ذلك مبادرات تخفيف عبء الديون وإعادة الهيكلة على سبيل المثال لا الحصر.

وإذ أنتقل إلى دعم جهود الحوار – أولويتي الثانية – فقد أعطتني المشاورات المثمرة التي أجريتها مع سلطات أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وغيرها، الأمل في تحسين علاقات حسن الجوار والاستقرار الإقليمي.

وبشأن التعاون الأمني الإقليمي، ظل مكتبي على اتصال وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتحديد سبل العمل لزيادة الدعم لجهود الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر. وسنواصل أيضا العمل على تعزيز التدابير غير العسكرية، مثل تعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الإقليمي.

وفيما يخص الجهود الرامية إلى تعزيز الاستخدام الشفاف والمستدام للموارد الطبيعية، وهي أولويتي الرابعة، بينت النتائج الأولية لدراسة أجريت بتكليف من مكتبي أن الاتجار غير المشروع بالمعادن في المنطقة لا يزال مستمرا للأسف حتى في ظروف هذه الجائحة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الذهب، بوصفه أفضل ضمان أثناء فترات عدم اليقين.

وبخصوص أولويتي الخامسة، أشير مع الشعور بالرضا إلى قرار جمهورية الكونغو الديمقراطية تنظيم اجتماع افتراضي لآلية الرقابة الإقليمية بهدف التغلب على القيود التي تفرضها

الجائحة. وستنظم السلطات الرواندية مؤتمر الاستثمار والتجارة في عام ٢٠٢١.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أرحب بالتقدم المحرز في منطقة البحيرات الكبرى، التي تعد بلدانها من بين الدول الـ ٢٥ التي تحظى بأعلى معدلات تمثيل برلماني للمرأة في العالم. لكن وإدراكا من مكتبي للتحديات المتبقية واستمرار الآثار المدمرة للجائحة على المرأة، نظم مكتبي في ٢٨ تموز/يوليه و ١١ و ٢٠ آب/أغسطس ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن ريادة المرأة للمشاريع الخاصة ومنع العنف الجنسي والعنف الجنساني، فضلا عن المشاركة السياسية للمرأة في سياق جائحة كوفيد-١٩. وأوصت استنتاجات تلك المشاورات بإدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إدماجا كاملا في جهود بناء السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة من خلال تعزيز الشراكات والتعاون الفعال مع النساء والشباب.

وأشرتُ خلال زيارتي الأخيرة إلى الخطوات المتخذة لوضع استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها في منطقة البحيرات الكبرى، بناء على طلب الأمين العام. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنني قدمتُ الاستراتيجية بالأمس هنا في المقر لعناية الأمين العام بعد عملية شاملة وبفضل المساهمات القيّمة من جميع البلدان والشركاء في المنطقة. ووفقا لما قد يرغب الأمين العام في اتخاذه من إجراءات، يمكنني أن أشير إلى أن هناك ١٠ أولويات تقوم على ثلاث ركائز هي السلام والأمن والعدالة وتحقيق التنمية المستدامة والرخاء الجماعي والصمود في وجه التحديات القديمة والجديدة. وهي أولويات حُدّدت خلال مختلف المشاورات التي عقدت.

وتهدف تلك الأولويات إلى توفير خريطة طريق شاملة مدتها عشر سنوات لعمل الأمم المتحدة في المنطقة وتركز على عدد من الإجراءات الملموسة ذات الأولوية، ولا سيما في مجالات الدبلوماسية الوقائية والتعاون الأمني والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان ودور المرأة والشباب بحلول عام ٢٠٢٣، وذلك لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للاتفاق الإطاري. وبطبيعة الحال، لن تكون جهود الأمم المتحدة فعالة إلا إذا ما حظيت بتأييد الجميع، ليس من جانب البلدان والمنظمات في المنطقة فحسب، بل أيضا بتقديم الدعم المستمر من المجتمع الدولي. ولذلك أدعو إلى دعم المجلس في ذلك الصدد.

وأود أن أختتم كما أفعل دائما بملاحظة إيجابية لمنطقة قطعت شوطا طويلا. وهناك مجال في منطقة البحيرات الكبرى لممارسة الدبلوماسية الهادئة والتدريجية في بعض المسائل الحساسة التي تضر بالعلاقات الإقليمية. وسوف أواصل عملي الهادئ والملتزم في الوقت نفسه لدعم المبادرات التي تقدمها البلدان الأربعة في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، سأواصل العمل بالتعاون الوثيق مع البعثة والمنسقين المقيمين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات الضامنة المشتركة للاتفاق الإطاري لأجل تعزيز التدابير غير العسكرية في إطار مكافحة المخربين. ومن الضروري استمرار المشاركة السياسية الرفيعة المستوى وتوفير الموارد الكافية لتحسين البيئة الأمنية الإقليمية. وفي ذلك السياق، سيكون عقد مؤتمر القمة المقبل لآلية المتابعة الإقليمية أمرا حاسما لضمان تقديم الدعم السياسي على أرفع المستويات من بلدان المنطقة.

أخيرا، وبالنظر إلى الأثر الاقتصادي الخطير لجائحة كوفيد-١٩، فإن من المهم أيضا تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون الاقتصادي الفعال في المشاريع عبر الحدود والإدارة الجماعية للموارد الطبيعية مع التركيز على نهج شامل لجميع أصحاب المصلحة، ووضع آليات إقليمية معززة، ولا سيما آليات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وعلى الرغم من التحديات المتبقية، ولا سيما الجائحة، فإن شعوب وبلدان منطقة البحيرات الكبرى ما زالت تبدي قدرة

كبيرة على الصمود وتصميما على المضي قدما. وأدعو مجلس الأمن إلى أن يظل ملتزما وأن يواصل دعمه للمنطقة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد هوانغ شيا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، ينبغي تشجيع إحراز تقدم في مجال التعاون الإقليمي. وترحب فرنسا بالتطورات الإيجابية في الأشهر الأخيرة. وأرحب، على وجه الخصوص، بمواصلة المشاورات بين رواندا وأوغندا، التي تيسرها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا؛ والنهج التعاوني بشأن ترسيم الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا؛ والاتفاق بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على تعزيز تعاونهما بشأن المسائل الأمنية؛ وكذلك عقد مؤتمر قمة البحيرات الكبرى في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بمبادرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري مواصلة الزخم المشجع والملتزم الذي شهدناه منذ انتخاب الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو، الذي يمكن أن يحفزه الانتقال السياسي في بوروندي، بغية مواصلة تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة.

واستمرار ذلك الزخم الإقليمي أمر بالغ الأهمية للاستجابة للتحديات الأمنية وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وللأسف، لا تزال الحالة في المنطقة تتسم بأنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، وبشكل أعم، يجب على المنطقة أيضا أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ومن شأن وضع خطة لتنمية الموارد الطبيعية وقطاع صناعات استخراجية يتسم بالشفافية أن يساعد على مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وتؤدي فرنسا دورها الكامل في الجهود التنظيمية الجماعية، بغية بدء نفاذ اللائحة المتعلقة بالمعادن في مناطق النزاع في ١ كانون الثاني/يناير. وتقف فرنسا على أهبة الاستعداد للمشاركة في حلقة عمل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن هذه المسألة. ومن شأن وضع أطر وطنية وإقليمية لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها أن ييسر عودتها المستدامة إلى المجتمعات المحلية. ويجب توطيد التقدم الذي تحرزه قوات المقاومة الوطنية في إيتوري تحقيقا لتلك الغاية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسرعة لمنع العودة إلى العنف.

ويجب أن تركز الجهود أيضا على انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، اللذين يشكلان عقبتين أمام تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني. ويترافق ذلك مع تعزيز سيادة القانون، وقطاع الأمن، وإصلاح العدالة، فضلا عن مكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ومن جانبها، اختارت فرنسا منطقة البحيرات الكبرى بوصفها إحدى المناطق ذات الأولوية في خطة عملها الوطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

غير أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تؤثر بشكل خاص على النساء واللاجئين والمشردين، وقد أسهمت في تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتعاون الإقليمي بالغ الأهمية في هذا الصدد أيضا. وفي هذا الصدد، أرحب بالالتزام الذي تعهدت به جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأنغولا وأوغندا في الأسبوع الماضي بوضع خطة عبر الحدود لمكافحة كوفيد-١٩ من البلدان. وتقوم

فرنسا بدورها في دعم المنطقة من خلال تخصيص ١,٢ بليون يورو من مساعداتنا الإنمائية للمسائل المتعلقة بالصحة في أفريقيا.

ثالثا، إن للأمم المتحدة دورا هاما في دعم المنطقة. وتكرر فرنسا دعمها لعمل المبعوث الخاص، الذي يضطلع بدور حاسم الأهمية في دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ورصد الالتزامات. إن جائحة كوفيد – ١٩ جعلت من المستحيل أن تكون المشاورات شاملة للجميع بقدر ما كانت في الماضي. ونأمل أن يتسنى استئناف الحوار. وأرحب أيضا بالخطوات التي اتخذها المبعوث الخاص للتحضير للمؤتمر الثاني المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى.

وستكون استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى أداة رئيسية لتعزيز الاستقرار السياسي والسلام في المنطقة بشكل ملموس. وينبغي أن تتيح أيضاً التصدي لتحديات التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة ككل. وشأننا شأن الشركاء الخارجيين الآخرين الذين أسهموا بنشاط في وضعها، ننتظر الاستراتيجية باهتمام وأمل كبيرين في أن تؤدي إلى خطة عمل تنفيذية.

إن فرنسا وبلدان منطقة البحيرات الكبرى تشترك في نفس الهدف – تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، نقدم لهم وللأمم المتحدة التزامنا ودعمنا الثابتين.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد هوانغ شيا على إحاطته المفصلة.

وتشيد الجمهورية الدومينيكية بجهود بلدان منطقة البحيرات الكبرى للحد من انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في المنطقة، بما في ذلك توقيع اتفاق سلام بين حكومة السودان والجماعات المسلحة، وكذلك بالطريقة السلمية التي أدارت بها البلدان المتضررة الحوادث الأمنية عبر الحدود. وهذا التقارب الودي يدل على نضج القيادة الإقليمية والتزامها بالسلام والاستقرار. وفي هذا السياق، نحثها على مواصلة حل خلافاتها من خلال الدبلوماسية.

ورغم التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي واستمرار العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة الجماعات المسلحة، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية ضد المدنيين والقوات المسلحة الكونغولية. ولا شك في أن هذا العنف هو العامل الرئيسي لزعزعة الاستقرار في المنطقة، بسبب عدد الوفيات والنكبات التي يعاني منها السكان الذين يضطرون إلى مغادرة ديارهم والعيش في ظروف يرثى لها كمشردين داخليا.

ولذلك، ندعو قادة المنطقة إلى استعادة السيطرة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك نقل هذه الأسلحة بين الجماعات المسلحة، وتكثيف الجهود لمنع تدريب الجماعات المسلحة وإقامتها وعبورها عبر أراضيها. كما ندعوهم إلى استخدام شهادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لإدارة الموارد الطبيعية والاتجار بها.

ويشكل أثر تراجع الأنشطة الاقتصادية بسبب الجائحة، وعنف الجماعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، وانتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، والاختطاف، وانعدام فرص التنمية، العوامل المسببة للحالة الإنسانية الخطيرة في المنطقة. إن العدد الكبير من المشردين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللاجئين الكونغوليين واللاجئين من بلدان أخرى في المنطقة الذين تستضيفهم جمهورية الكونغو الديمقراطية يدل على الحالة الخطيرة للوضع الإنساني في البلد. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة،

فإن التعافي الاقتصادي في المنطقة لا يمكن أن يبدأ قبل عام ٢٠٢١، وذلك بشرط أن تتم إدارة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على النحو الصحيح. وبالتالي، نشجع البلدان المانحة على زيادة دعمها من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وبرامج تخفيف الديون والبرامج المالية المبتكرة للبلدان الأكثر تضرراً من هذه الجائحة وعواقبها المدمرة.

علاوة على ذلك، ندعو إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى اللقاح وغيره من التكنولوجيا الصحية اللازمة لمواجهة مرض فيروس كورونا على نحو منصف وضمان توزيعه على جميع البشر على هذا الكوكب. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الدور الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية والبلدان المانحة والقطاع الخاص هو دور أساسي استناداً إلى التعاون والتضامن والعدالة.

وبما أن السلام والتنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فإننا ندعو الموقعين على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إلى تعزيز برامج التنمية الوطنية والإقليمية الرامية إلى توفير فرص العمل، لا سيما في المناطق الحدودية، وإشراك المزيد من النساء والشباب في حل النزاعات وصنع القرار.

وفي الختام، نشكر جميع الميسرين، بمن فيهم المبعوث الخاص هوانغ شيا، على التقدم الذي أحرزته جهودهم الرامية إلى تنفيذ آليات السلام والتعاون الإقليمية. ونحث الموقعين على الاتفاق الإطاري والجهات المشتركة في ضمانه على مواصلة العمل لصالح منطقة تسود فيها العدالة والسلام واحترام حقوق الإنسان والإنصاف والتنمية المستدامة للجميع.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته القيّمة.

لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى زيادة الضغط على العديد من التحديات المترابطة في المنطقة: النزاعات مع الجماعات المسلحة، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والأوبئة الصحية والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية. تستفيد معالجة هذه التحديات من اتباع نهج إقليمي. والمنفعة المشتركة نتيجة العمل معاً هي دائماً أكبر من المنفعة التي يحققها أي بلد يعمل بمفرده. ونود أن نشيد بالخطوات الحازمة العابرة للحدود التي اتخذتها بلدان منطقة البحيرات الكبرى، مثل مؤتمر القمة المصغر الذي استضافه الأسبوع الماضي الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي تشيلومبو وحلول المنازعات الحدودية التي تيسرها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونود أيضاً أن نشيد بالعمل الذي تقوم به العملية الرباعية بشأن أوغندا ورواندا، وبعزم رواندا وبوروندي على تطبيع علاقاتهما الثنائية. ونتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الجديدة بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

تدين إستونيا أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في المنطقة، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية والائتلاف من أجل تنمية الكونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال النزاعات في المنطقة تصاحبها أعداد كبيرة من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونحن قلقون للغاية إزاء تزايد العنف الجنسي والجنساني واستمرار تشريد السكان وعدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال.

ويجب مساءلة مرتكبي هذه الجرائم من أجل مكافحة وجود ثقافة الإفلات من العقاب التي لن تولد سوى المزيد من العنف إذا تُركت دون رادع. ومن شأن التنفيذ السريع والقوي لإعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد أن يساعد تلك الجهود مساعدة كبيرة. ويجب أن تظل حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب من الأولويات، لا سيما خلال انتشار الجائحة، ونحن نقدر استعداد المبعوث الخاص للمساعدة في هذا الصدد.

ومع اقتراب الانتخابات في عدة بلدان في المنطقة، نود أن نؤكد على أهمية المبادرات التي تعزز المشاركة المجدية للمرأة في العمليات السياسية والانتخابية، والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا أمر مهم بشكل خاص اليوم، نظراً لجائحة مرض فيروس كورونا التي أثرت سلباً على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة. وينطبق نفس الشيء على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأود أن أختتم بياني بتشجيع الموقعين على الاتفاق الإطاري والجهات المشتركة في ضمانه على تعزيز تعاونهم واستخدام الحلول المبتكرة لمواصلة التصدي للتحديات الإقليمية.

السيد زاوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على تقريره (S/2020/951)، والمبعوث الخاص على إحاطته. وأود أن أطرح ثلاث نقاط موجزة.

أولاً، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، نشيد بالإشارات المشجعة التي شهدناها مؤخراً، ولا سيما في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأثر السلبي الذي تحدثه الجائحة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الصحية والاجتماعية الاقتصادية والإنسانية، وكذلك على حالة حقوق الإنسان. ولذلك فمن المهم تعزيز الهياكل الأساسية الصحية، وتكثيف الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي، والتخفيف من الآثار الاجتماعية الاقتصادية السلبية للجائحة.

ويجب وقف انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجنسية والجنسانية. ونشجع المنطقة على اغتنام فرصة التعاون الحالية من أجل إحراز مزيد من التقدم في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي وفي مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وثمة حاجة ملحة لمعالجة الأسباب الجذرية في هذا الشأن. ومن العوامل الأساسية إيجاد فرص العمل والإيرادات الضريبية، وتقليل محفزات الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية لاستخدام العنف. إن للمنظمات الإقليمية، مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، دوراً هاما تؤديه في هذا الصدد.

وملاحظتي الثانية تتعلق بالجماعات المسلحة. ما زلنا نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال تزعزع استقرار البلد والمنطقة. ونثني على الجهود الإقليمية المتزايدة الجارية، مثل المبادلات بين أجهزة الاستخبارات والأمن الإقليمية، والتزام رواندا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا بمزيد من التعاون الأمني الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة الإقليمي الذي عقد الأسبوع الماضي. ومن المهم أن يُعقد مؤتمر القمة العاشر الذي تأخر انعقاده لآلية الرقابة الإقليمية دون تأخير.

وأود أن أُدلي بملاحظة ثالثة بشأن الحالة في بوروندي. نحيط علماً ببعض الإشارات والإيماءات الإيجابية التي صدرت عن الحكومة البوروندية الجديدة، التي تبدو مستعدة لتطبيع علاقاتها مع المنطقة والمجتمع الدولي. ولكن هناك حاجة إلى تغيير واضح؛ وقد شكل إجراء الانتخابات في سلام أساساً متيناً، ومع ذلك لا بد من إحراز مزيد من التقدم.

إن مسألة حقوق الإنسان في خضم حالة إنسانية صعبة لا تزال مدعاة للقلق الشديد. وتستمر المساحات الديمقراطية في التقلص. وإننا قلقون إزاء التجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان. ونأمل أن نرى تحسينات في هذا الصدد. ونشجع السلطات البوروندية أيضاً وجميع الأطراف المعنية على احترام مبدأ العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أملنا في أن نرى قريباً استراتيجية جديدة للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته.

إننا نتشاطر الشواغل الواردة في تقرير الأمين العام (S/2020/951) بشأن الآثار المباشرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في منطقة البحيرات الكبرى. ونشيد بالجهود المبذولة لتعزيز التنسيق الإقليمي في التصدي للجائحة ونكرر دعوة الأمين العام إلى القادة الإقليميين للاستفادة من ذلك والبناء عليه من خلال تعزيز التعاون من أجل تحقيق السلام والتنمية.

وبينما ندرك تأثير القيود المفروضة بسبب كوفيد-١٩ على تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ندعو إلى استئناف هذه الجهود في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك من خلال المشاركة الإلكترونية.

وأود أن انضم إلى أولئك الذين رحبوا بالخطوات التي اتخذتها المنطقة مؤخرا نحو تحسين العلاقات. وكما ذكر السيد شيا، فإن من بين الأمثلة المشجعة على ذلك مؤتمر القمة المصغر الذي عُقد في الأسبوع الماضي بين رؤساء دول أوغندا ورواندا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مبادرة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لحل النزاع الحدودي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. ونرحب أيضا بالحوار الإيجابي بين رواندا وبوروندي بشأن تطبيع العلاقات. ويجب الحفاظ على هذا الزخم المتولد من المحادثات الإقليمية وجهود تسوية المنازعات؛ فاستمرار التعاون بين القوى الإقليمية أمر بالغ الأهمية في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

أتحول الآن إلى بعض فرادى بلدان المنطقة.

إننا نرحب بالانتقال السلمي للسلطة في بوروندي، وكذلك باستئناف العودة الطوعية للاجئين من تنزانيا ورواندا. ومن المهم للغاية أن تكون جميع عمليات عودة اللاجئين ذات طابع طوعي حقيقي وأن تظل كذلك. وبينما تلوح الانتخابات في تنزانيا وأوغندا في الأفق، ندعو جميع القادة الوطنيين والمجتمع الدولي إلى ضمان أن تكون الانتخابات سلمية وحرة ونزيهة في كلا البلدين. والتقارير التي تفيد بتقلص الحيز الديمقراطي في هذا الصدد تثير القلق.

وما زلنا نشعر بالقلق، كما هو الحال دائما، إزاء الحالة الإنسانية في المنطقة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يؤدي النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الجماعات المسلحة والكوارث الطبيعية إلى نزوح السكان وانعدام الأمن الغذائي. كما يساورنا قلق متزايد بشأن التهريب غير القانوني للموارد الطبيعية. ونؤكد على ضرورة زيادة التعاون الإقليمي للتصدي لهذا التهريب غير المشروع والحد من التدفقات المالية إلى الجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في المنطقة عموما. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء تزايد العنف الجنسي والجنساني فيما يتصل بتدابير الإغلاق وغيرها من تدابير التصدي لجائحة كوفيد-١٩. ونكرر دعوة الأمين العام إلى قادة المنطقة لمواصلة منح الأولوية لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.

أخيرا، أود أن أعرب عن ترحيبنا بالمشاورات التي يجريها المبعوث الخاص شيا مع أصحاب المصلحة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بشأن استراتيجيته الإقليمية. وقد سرنا كثيرا أن نسمع أن تقريره قد قُدم إلى الأمين العام ونأمل أن نرى مزيدا من التفاصيل بشأن هذه الاستراتيجية وأن تُعد في صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن. وأود أيضا أن أشدد على أهمية عمل المبعوث الخاص شيا في جميع أنحاء المنطقة لتشجيع بذل المزيد من الجهود الموحدة على مستوى منظومة الأمم المتحدة بالكامل من أجل ضمان توحيد أداء الأمم المتحدة. ومن المهم للغاية تنسيق الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى بشكل جيد مع كل من الاستراتيجية الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

واستعراض الأمينة العامة المساعدة كيتا لمشاركة الأمم المتحدة في بوروندي.

السيد بن لاغة (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة ٣+١، التي تضم جنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر، وتونس.

أود أولا أن أعرب عن تقديرنا للسيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الحافلة بالمعلومات. ونشيد بالعمل الذي يقوم المبعوث الخاص ومكتبه في تعزيز السلام في المنطقة من خلال المساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية، فضلا عن جهوده في دعم العمليات الانتخابية وأنشطة بناء القدرات في عدة بلدان.

سيركز بياننا على المسائل المتصلة بالحالة الأمنية والسياسية والإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى؛ وعلى التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ وعلى تنفيذ خريطة الطريق التي أعدها المبعوث الخاص.

كما هو الحال في بقية العالم، فإن منطقة البحيرات الكبرى ليست بمنأى عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي هذا الصدد، نشيد بجهود بلدان المنطقة للحد من انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية. غير أننا نأسف لأن الجائحة فاقمت محنة الفئات الضعيفة من السكان وكان لها أثر مدمر على النشاط الاجتماعي والاقتصادي وعلى تنفيذ بعض المبادرات والمشاريع المتعلقة بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى، وعلى الرغم من القيود القاسية التي تعزى أساسا إلى جائحة كوفيد-١٩، نشيد بالجهود الجارية التي يبذلها المبعوث الخاص ومكتبه ويشجعنا تجاوب العديد من الدول الأعضاء في المنطقة مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، التي أيدها القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠).

كما نثني على استعداد البلدان للجوء إلى القنوات الدبلوماسية والحوار لحل منازعاتها وخلافاتها. ونشجع قادة المنطقة على مواصلة تعزيز علاقاتهم من أجل السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة بأسرها.

ولكننا نشعر بالقلق إزاء الأنشطة الجارية للعديد من الجماعات المسلحة التي تواصل شن هجمات على المدنيين والدخول في اشتباكات مع القوات العسكرية في بعض بلدان المنطقة.

وبينما لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة حرجة، نلاحظ بارتياح التطور السياسي الذي انعكس بشكل رئيسي في التعاون الإقليمي والمبادرات الدبلوماسية التي يقودها قادة المنطقة على الرغم من جائحة كوفيد-١٩. وشهدت بلدان مثل بوروندي انتخابات تشريعية ورئاسية سلمية ومنظمة تنظيما جيدا ونتطلع إلى إنجاز عمليات مماثلة، لا سيما في تنزانيا وأوغندا. ومما يشجعنا الجهود الجارية التي تبذلها رواندا وأوغندا لتطبيع علاقاتهما بفضل التيسير الذي تقوم به أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي إطار العملية الرباعية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ بتفاؤل عقد مؤتمر القمة المصغر الإلكتروني لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى، الذي دعا إليه الرئيس تشيسيكيدي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في إطار اتصالاته الإقليمية لتعزيز التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها وللنهوض بتنفيذ جميع أصحاب المصلحة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا.

إننا نتفق مع الأمين العام بشأن الطابع الحرج للحالة الإنسانية في المنطقة، والتي تفاقمت بسبب الأثر السلبي لجائحة

كوفيد-١٩ والكوارث الطبيعية واستمرار التهديد الذي تشكله أنشطة حرب العصابات المستمرة التي تقوم بها الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا العميق إزاء تشريد أعداد كبيرة من الناس في المنطقة، مما زاد من ضعفهم. وعلى الرغم من أن حالة حقوق الإنسان في المنطقة شهدت بعض التطورات الإيجابية، لا سيما مع التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب، فإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار ورود تقارير عن ارتكاب الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الحكومية على السواء لانتهاكات وجرائم تمس حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

وتؤكد تونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر الأهمية المركزية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يظل يشكل آلية أساسية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ونشجع على تعزيز التعاون بين جميع البلدان الموقعة. وفي هذا الصدد، وفي حين نكرر دعوتنا البلدان الموقعة إلى التقيد بالتزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجيران، فإننا نرحب بمشاركة قادة المنطقة مؤخرا، من خلال جهودهم الثنائية والمتعددة الأطراف، في تمتين أواصرهم وتعزيز التعاون المتبادل.

وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إلى جانب جماعة شرق أفريقيا وبلدان المنطقة، في دعم تلك المساعي بما يتماشى مع التزامات كل منها بموجب الاتفاق الإطاري. ونشيد أيضا بعمل المنظمات والآليات دون الإقليمية من أجل تبادل أفضل الممارسات في التصدي لجائحة كوفيد-١٩ وتيسير تدابير التنسيق عبر الحدود لاحتواء هذه الآفة. ونشجع قادة المنطقة على اتخاذ مبادرات ترمي إلى زيادة تعزيز التعاون الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية العسكرية لحماية حدود كل منهم واحتواء أنشطة الجماعات المسلحة.

ويظل دور المجتمع الدولي يكتسي أهمية قصوى في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح مشاركة الشركاء الدوليين الذين ركزوا اهتمامهم على المسائل المتعلقة بالتنمية والعمليات الانتخابية وسبل دعم المنطقة في مواجهة التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في دعم الجهود الإقليمية لتحسين التعاون الاقتصادي والتنمية وبناء السلام في المنطقة.

وترحب مجموعة ٣+١ بالتعاون المستمر والنشط للمبعوث الخاص للأمين العام مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة، والجهات المشاركة في الضمان، والشركاء الدوليين والجهات الفاعلة الأخرى، بشأن السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز المكاسب التي تحققت في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وفي هذا الصدد، نشيد بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، كما يتجلى في الجهود الوطنية والإقليمية لمبعوثه الخاص، بهدف تيسير مبادرات الحوار والتعاون وبناء الثقة بين بلدان المنطقة. ونشجع بالمثل جهود المبعوث الخاص لدعم مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون في بلدان المنطقة.

ولا تزال معالجة مسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها في المنطقة تشكل عائقا حقيقيا أمام التنمية المستدامة ومصدرا لعدم الاستقرار وانعدام الأمن وعدم الثقة والتوتر فيما بين بلدان المنطقة. ولذلك ندعو المبعوث الخاص إلى مواصلة جهوده ومشاوراته من أجل اعتماد نهج كلي وعملي لمعالجة هذه المسألة واحتواء آثارها السلبية على المنطقة.

في الختام، وبينما نتطلع إلى تلقي استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام وتسوية النزاعات ومنع نشوبها في منطقة البحيرات الكبرى، يكرر أعضاء مجموعة ٣+١ الإعراب عن دعمهم الكامل لمبادرة الأمين العام، ويشيدون بجهود المبعوث الخاص مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين في قيادة

عملية وضع الاستراتيجية التي نأمل في أن تساعد على تحديد الأولويات وتفصيلها، وتبسيط مشاركة الأمم المتحدة في توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، دعما للجهود الجارية التي تبذلها الحكومات والمنظمات الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى. ونؤكد أيضا أهمية اتباع نهج متماسك شامل للمنظومة برمتها يجمع بين جهود جميع الجهات الفاعلة في مجال السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية في المنطقة. وفي السياق نفسه، تود مجموعة ٣+١ أن تؤكد أهمية مواصلة تعزيز الشراكات مع المنظمات والآليات الإقليمية والدولية، وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبشكل رئيسي الجهات المشاركة في ضمان الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نقدر الإحاطة التي قدمها اليوم المبعوث الخاص هوانغ شيا بشأن آخر التطورات في المنطقة.

ومنذ آخر لقاء لنا لمناقشة الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، استمرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في قلب عالمنا رأسا على عقب. ولا تُستثنى من ذلك منطقة البحيرات الكبرى، التي كانت على وشك التغلب على ثاني أكثر جائحات الإيبولا فتكا في تاريخ العالم. وعلى الرغم من العقبات التي تعترض سبيل السفر نتيجة للجائحة، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء الجهود الدبلوماسية البناءة التي لا تزال تبذل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة.

إن تشرين الأول/أكتوبر هو شهر هام بالنسبة لمشاركة الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى، حيث يُنتظر صدور ثلاثة تقارير بارزة عما قريب، وهي استراتيجية إقليمية للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، وتقييم لدور الأمم المتحدة في بوروندي، وتقرير عن استراتيجية الخروج ومعايير التخفيض التدريجي لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى تلقي تلك التقارير والعمل مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة على المدى الطويل.

ويسر الولايات المتحدة أن ترى أن الحكومات قد اتخذت بالفعل خطوات هامة لتحسين الاستقرار. ومن الأمثلة على ذلك جهود حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا – التي نثني عليها – بدعم من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في العمل على معالجة نزاع حدودي طال أمده. ونرحب أيضا بالتقارير التي تفيد بعقد اجتماعات بين مسؤولي الأمن الروانديين والبوروندیين، فضلا عن تحقيق تقدم مستمر في التوسط في الخلافات بين أوغندا ورواندا. وتبشر هذه الأخبار بالخير فيما يخص الاستقرار الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، تشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويتضمن تقرير الأمين العام (S/2020/951) العديد من الادعاءات بقيام بعض القوات بشن هجمات وعمليات خارج حدودها، مما يؤكد ضرورة تقيد جميع الحكومات بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري. ويجب أن تتوقف تلك الحوادث، ويجب محاسبة المسؤولين عنها. وتدعو الولايات المتحدة آليات الرقابة الإقليمية إلى التصدي لتلك الانتهاكات بجدية واتخاذ خطوات لكفالة عدم استمرار الانتهاكات من هذا القبيل. ونحن نرى أن للمبعوث الخاص هوانغ شيا وفريقه دورا رئيسيا يتعين عليهما الاضطلاع به.

ومن الأهمية بمكان أن تشيد الولايات المتحدة بجهود الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو لتنشيط المصالحة الإقليمية من خلال مؤتمر قمة افتراضي بشأن شرق الكونغو. ونأمل في أن تُمكن محادثات من هذا النوع من الحفاظ على الزخم من أجل الحوار الذي تشتد الحاجة إليه بين رؤساء الدول، والذي يمكن أن يتمخض عن مقترحات ملموسة للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

ولدينا فرصة نادرة للعمل معا لمعالجة المسائل التي طال أمدها وتؤثر على الأمن في جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ويمكن لحكومات المنطقة أن تعتمد أسلوبا مختلفا لممارسة الأعمال التجارية عن طريق التصدي للتدفقات غير المشروعة للمعادن التي تمول الجماعات المسلحة.

ويصادف شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري أيضا الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أنشأ خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأقر بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها والانتعاش بعدها. ويجب أن نواصل دعم المرأة بوصفها محركا للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، ونضع اللبنات التي تمكنها من الإسهام بشكل كامل ومجد.

ويساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بانتشار واسع النطاق للاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد يدعون أنهم يعملون لدى المنظمات الدولية ووكالات الإغاثة الخاصة في إطار الاستجابة للإيبولا. ونحث المنظمات والوكالات المعنية على كفالة أن تكون تحقيقاتها التي أعلنت عنها مؤخراً شاملة وأن تُختتم في الوقت المناسب، مع اتخاذ الخطوات المناسبة لمعالجة الحالة بطريقة تركز على الناجين.

وأخيراً، يكتسي دور المبعوث الخاص هوانغ شيا أهمية أكثر من أي وقت مضى. ونحث مكتبه على الابتكار، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا التداول بالفيديو عن بعد لدعم الحكومات في مواصلة المحادثات التي بدأتها. وهناك عدد من المحادثات الإقليمية الهامة الجارية التي ستحتاج إلى دعمه المستمر.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته.

في خضم الصعوبات الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، يضطلع المبعوث الخاص هوانغ شيا بنشاط بمساع حميدة للتشجيع على تحسين العلاقات بين دول المنطقة والنهوض بالتعاون الإقليمي من أجل التغلب على التحديات. وقد قام بالكثير من العمل لدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتشيد الصين بهذا العمل، وسنواصل تقديم الدعم الكامل للمبعوث الخاص في أداء ولايته.

لقد استقرت الحالة في منطقة البحيرات الكبرى وتحسنت في السنوات الأخيرة بفضل الجهود المشتركة لدول المنطقة والمجتمع الدولي. ولدى المنطقة فرصة نادرة لتحقيق السلام والتنمية. وشهدت الأشهر الستة الماضية تعزيز ذلك الزخم الإيجابي. فقد جرت الانتخابات العامة في بوروندي بسلاسة. وتقدمت خطة الإصلاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية بخطى ثابتة. والعلاقات بين دول المنطقة آخذة في التحسين تدريجيا، إلى جانب تزايد الرغبة في حل المنازعات بالطرق السلمية.

إن بلدان منطقة البحيرات الكبرى تتشاطر مصالح مشتركة ومستقبلا مشتركا. فقد تمتد التهديدات التي يتعرض لها أمن أي بلد إلى جيرانه، وقد تصبح أزمة أحد البلدان تحديا للمنطقة. وسلط كوفيد-١٩ وإيبولا الضوء على الحاجة الملحة إلى التعاون الإقليمي. وتدعو الصين بلدان المنطقة إلى بناء توافق في الآراء وتعزيز التعاون وتحويل التحديات إلى فرص بغية تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين والتنمية المشتركة في قرب وقت ممكن. وأود أن أشدد، في ذلك الصدد، على النقاط الأربع التالية:

أولا، فيما يتعلق بالتعاون المشترك من أجل التنفيذ الجاد للاتفاق الإطاري، ينبغي لدول المنطقة أن تحترم سيادة إحداها الأخرى واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وذلك أمر ضروري لتنفيذ الاتفاق الإطاري وشرط مسبق للسلام والاستقرار الإقليميين. وتشجع الصين بلدان المنطقة على مواصلة الوفاء بعزم بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري وتعزيز الثقة المتبادلة وحسن الجوار. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى احترام قيادة بلدان المنطقة

في التعامل مع شؤونها الخاصة ودعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، في الاضطلاع بأدوارها الهامة.

ثانيا، فيما يتعلق بتحقيق تقدم مطرد في البرامج السياسية الوطنية، أكملت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي الانتقال السياسي بنجاح. وستجري تنزانيا وأوغندا انتخابات عامة في هذا العام وخلال العام القادم على التوالي. ويتحول تركيز أنظمة الحكم تدريجيا في مختلف البلدان، مع استقرار أوضاعها السياسية، إلى إعادة الإعمار الوطني وزيادة الإصلاح. وينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ بيئة خارجية مواتية وأن يساعد بلدان المنطقة بنشاط على تعزيز بناء القدرات وتحسين الحوكمة الوطنية. وقد تحسنت الحالة السياسية والأمنية في بوروندي تحسنا كبيرا ولم تعد تشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين.

وحان الوقت لشطب بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن. وترحب الصين بزيارة الأمانة العامة إلى بوروندي، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. ونتطلع إلى تقريرها الذي نأمل أن يجسد بصورة موضوعية التقدم الذي أحرزته بوروندي في المجالين السياسي والأمني وأن يقدم مقترحات واقعية فيما يتعلق بالتعاون في المستقبل بين الأمم المتحدة وبوروندي.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة إيلاء أهمية لحل المسائل الأساسية المسببة النزاع، فإن الأسباب الجذرية للاضطرابات التي طال أمدها والنزاعات المتكررة في منطقة البحيرات الكبرى معقدة وهي ترجع أساسا إلى الافتقار إلى التنمية. وينبغي لبلدان المنطقة أن تنظر معا في مسألة كيفية تحويل فوائد الموارد الطبيعية إلى قاطرة للتنمية بدلا من أن تكون محركا للتوتر أو النزاع. وتدعم الصين هذه البلدان في تعزيز المشاورات والتعاون من أجل إيجاد حل مشترك لمشكلة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها، مع زيادة استثماراتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي إيجاد المزيد من فرص العمل ووسائل كسب العيش. وتتوقع الصين أن تسهم أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تضطلع بها دول المنطقة في تحقيق ذلك الهدف.

ونرحب بأن المبعوث الخاص هوانغ شيا ما فتئ يدعو إلى عقد مؤتمر بشأن التجارة والاستثمار في منطقة البحيرات الكبرى. ونشيد بهذا العمل لمساعدة دول المنطقة على زيادة جهودها التسويقية وجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد حقق المؤتمر الأول نجاحا كبيرا ونتطلع إلى انعقاد المؤتمر الثاني قريبا، إذا سمحت الظروف بذلك. ونأمل أن يتيح هذا المنبر فرصا إنمائية جديدة لبلدان المنطقة.

رابعا، فيما يتعلق بالجهود المشتركة لمواجهة التحديات المشتركة، فإن التهديدات الأمنية والتحديات الإنسانية التي تواجهها بلدان المنطقة تترابط ترابطا وثيقا. وقد أدت الجائحة في الوقت الراهن إلى مواجهة المنطقة قضايا جديدة ومعقدة، تسببت في تحديات خطيرة لتنميتها الاقتصادية. ويمكن لتعزيز التعاون الإقليمي والنهوض بالتكامل الإقليمي أن يساعدا على توفير الزخم لتنمية البلدان وتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة. وترحب الصين بالتعاون بين دول المنطقة في رصد الجائحة وتشخيصها وعلاجها ضمن أطر مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وتؤيد المبادئ التوجيهية المنسقة بشأن تيسير التجارة والنقل التي اعتمدتها جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي ورواندا في تعاونها الأمني على الصعيد الثنائي. وما فتئت الصين، بوصفها شريكا وصديقا مخلصا لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، تدعم بلدان المنطقة بثبات في النهوض بعمليات السلام وتشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة وتبذل قصارى جهدها لمساعدة دول المنطقة على تعزيز بناء القدرات.

إن الصين على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي في جهودنا المستمرة الرامية إلى الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أُدلي ببيان مشترك باسم فييت نام وإندونيسيا، دولتي رابطة أمم جنوب شرق آسيا العضوين في مجلس الأمن. وفي البداية، نشكر السفير هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته.

نحيط علما بتقرير الأمين العام الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر (S/2020/951)، ويشجعنا التقدم المحرز في التعاون الإقليمي على الرغم من التحديات غير المسبوقة التي سببتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). والواقع أن إظهار الموقعين على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وضامنيه للالتزام والقيادة أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتحقيقا لتلك الغاية، تود فييت نام وإندونيسيا أن تؤكدا على النقاط التالية:

أولا، نشدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. ونرحب بالتقدم الإيجابي الذي أحرزته المنطقة، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الكونغوليون في الحفاظ على مناخ سياسي مؤات والانتقال السياسي السلمي في بوروندي والالتزامات الإقليمية بمواصلة السعي إلى تحقيق السلام مع الجيران. ونظل نعرب عن تأييدنا للمساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثه الخاص، ونتطلع إلى استراتيجيته للأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى.

وينبغي، نظرا للحالة الأمنية المتقلبة، زيادة تعزيز التقدم الإيجابي الذي أحرزته المنطقة بالنهوض بعملية المصالحة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية وتوفير فرص التنمية للبلدان. ومن دون ذلك، سنخاطر بتبديد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وتفاقم عدم الاستقرار.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يدعم عمل المنظمات الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة في المنطقة. وتدرك فييت نام وإندونيسيا تماما، بوصفهما من دول جنوب شرق آسيا، أهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وكان شعار رابطة جنوب شرق آسيا ”رؤية واحدة، هوية واحدة، مجتمع واحد“ نتاج للجهود المتواصلة التي بذلتها جميع البلدان في منطقتنا على مدى عقود عديدة. وتمكنا وسنتمكن – بالأهداف المشتركة والمسؤولية تجاه شعوبنا – من تحقيق الكثير معا، بما في ذلك كفالة السلام والأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد الإقليمي.

ونعترف، استنادا إلى هذه القناعة، بالدور الهام للآليات الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون والبلدان الـ ١٣ الموقعة. ونرحب بانخراط المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في المنطقة من أجل تيسير المفاوضات الحدودية وإجراء الانتخابات العامة بصورة سلمية وتعزيز الجهود فيما يتعلق بكوفيد-١٩. ويواصل المؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى الاضطلاع بدور حيوي في تحقيق السلام والحفاظ على الاستقرار بمنع استغلال الموارد الطبيعية ونقلها بطريقة غير مشروعة.

وسنواصل دعم السلام في المنطقة بإسهامنا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتسهم بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا حاليا بأكثر من ١ ٦٠٠ فرد من الأفراد النظاميين في مختلف بعثات الأمم المتحدة في المنطقة.

ثالثا، يجب إعطاء الأولوية للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية خلال هذه الأزمة العالمية التي تسببها جائحة كوفيد-١٩. ويجب أن نولي اهتماما لمن هم في أمس الحاجة إلى المساعدة: ٢٢ مليون كونغولي يواجهون انعدام الأمن الغذائي

و ٥,٩ مليون من اللاجئين والمشردين داخليا والضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال والمعوقون. ثالثا، ندعو جميع الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي إلى بلدان المنطقة من خلال الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف.

ولا شك أن التصدي للتحديات المعقدة للسلام والأمن في المنطقة ليس مهمة سهلة. وسوف نواصل التزامنا معا بوصفنا شركاء حقيقيين للمنطقة.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته المفيدة للغاية. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يسعدني فيها أن أسمعه يتكلم، فإنني أثني على إتقانه للغة الفرنسية على نحو يسهم إسهاما بارزا في التنوع اللغوي لمنظمتنا، وأشكره على ذلك. وتؤكد إحاطته مرة أخرى فائدة المناقشات المنتظمة بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وهذا توقيت مناسب لأن الأمم المتحدة، كما نعلم، تضع حاليا استراتيجية جديدة للمنطقة فضلا عن نهج جديد لبوروندي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعليق على ثلاث نقاط بشأن دور الأمم المتحدة، والبعد الإقليمي للمشكلة، وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق العالمي في التعليم الجيد.

أولا، ترحب بلجيكا بوضع استراتيجية جديدة لمنطقة البحيرات الكبرى. ونتطلع إلى مواصلة الإسهام المستمر في هذا الأمر مع اقتراب العملية من نهايتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر المبعوث الخاص شيا على مشاوراته المتعددة والشفافة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك بلدي بلجيكا. وشمل ذلك عدة اتصالات ثنائية، وكذلك مشاركته الشخصية في اجتماعنا المعقود بصيغة آريا في ١٥ تموز/يوليه، بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والعديد من التفاعلات مع فريق الاتصال الدولي.

ولدينا توقعات كبيرة ونحن مقتنعون بأن الاستراتيجية الجديدة ستشمل جميع ركائز الأمم المتحدة بما فيها التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ونأمل أن تتيح لنا الاستراتيجية إحداث أثر كاف ومتسق للأمم المتحدة في سياق الخروج التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتكييف نهج الأمم المتحدة ووجودها في بوروندي.

ثانيا، بالرغم من وجود مؤشرات على تحسن الديناميات الإقليمية، فإنني ألاحظ أن آخر تقرير للأمين العام (S/2020/951) والإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص لا يزالان يشيران إلى منازعات ثنائية متعددة تشمل عددا من البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدل هذا على الأهمية المستمرة للمساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص، والتي أسهمت أيضا في عقد مؤتمر القمة المصغر في غوما في الأسبوع الماضي. وترحب بلجيكا أيضاً بالمشاركة المستمرة لعدة مؤسسات إقليمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وأنا مقتنع أيضا بأن رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية للاتحاد الأفريقي في العام المقبل ستعطي زخما جديدا في هذا السياق. وتتطلب المشاكل الإقليمية حلولا إقليمية. وفي هذا الصدد، ستؤدي بلجيكا والاتحاد الأوروبي دورهما كشريكين استراتيجيين لكل من الاتحاد الأفريقي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك فإننا ندعم تماما شركاءنا الكونغوليين في جهودهم في المستقبل.

ثالثا وأخيرا، على الرغم من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فما زلنا نرحب ببعض التطورات الإيجابية في هذا السياق. وتعتبر الإدانات الأخيرة للجنود وأفراد الشرطة الذين ارتكبوا جرائم العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوات هامة في مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. وبالمثل فإن اعتماد خطة عمل وطنية جديدة للمرأة والسلام والأمن يعدُّ تطورا رئيسيا آخر نحو توفير حماية أفضل للنساء والفتيات وإشراكهن على قدم المساواة.

ومن التطورات الأخرى التي نرحب بها إعادة تنشيط المنبر الإقليمي لمشاركة الشباب. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشير إلى اجتماعنا المعقود بصيغة آريا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، والذي أكدنا فيه ضرورة الحصول على التعليم في حالات النزاع وما بعد النزاع، فضلا عن أهمية التكنولوجيات الجديدة في ذلك الصدد. وربما يؤدي التعاون الإقليمي على نحو أوثق في هذا السياق مع احترام جميع الحساسيات، إلى تبادل أفضل الممارسات في المنطقة. ونحن نعلم أن اليونيسيف وصفت بعضا منها بأنها ممارسات نموذجية من حيث استخدام التكنولوجيات الجديدة لأغراض التعليم، بما في ذلك للأطفال والمراهقين واللاجئين والمشردين داخليا. وبالمثل، نرحب بجهود التسريح الجارية التي تركز تحديدا على الأطفال في حالات النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، من الضروري تيسير وصول مستشاري البعثة واليونيسيف المعنيين بحماية الأطفال إلى مراكز التسريح.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

بداية، أود أن أتشاطر عبارات التقدير الموجهة إلى المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، على إحاطته الموضوعية.

لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة تتسم بالوضع السائد في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي ما زال معقدا جدا. ولم يحقق الجيش الكونغولي وحفظة السلام الداعمون له أي تغيير نوعي في مكافحة التشكيلات المسلحة غير المشروعة. وأدى عدد من الحوادث الحدودية وانتشار جائحة فيروس كورونا إلى زيادة تفاقم الحالة في المنطقة على مدى الأشهر الستة الماضية.

وعليه، نرحب بالتزام دول المنطقة بتعزيز التعاون من أجل التغلب على التحديات الناشئة. وننوه بالتسوية الناجحة للمنازعة الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا بتيسير من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونرحب على وجه التحديد بمؤتمرات القمة التي عقد آخرها افتراضيا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر تحت قيادة رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا بهدف تطبيع العلاقات بين أوغندا ورواندا. ونرى أيضا أن من الإيجابي جدا أن مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في آب/أغسطس، قد كررت فيه الجماعة بوصفها منظمة إقليمية تأكيد التزامها بمواصلة تقديم الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الذي يسعى فيه البلد إلى تحقيق الاستقرار في مقاطعاته الشرقية، وذلك، في جملة أمور، بإرسال وحدات إلى لواء التدخل التابع لقوة الأمم المتحدة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يسعنا أن نغفل عن ملاحظة الجهود المثمرة التي تبذلها المنظمات الإقليمية في التصدي لآثار الجائحة.

ونعتقد أن كل هذه الجهود تستحق الدعم القوي من جانب المجتمع العالمي. ونرحب بعمل المبعوث الخاص للأمين العام في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة ضعف الثقة بتعزيز التعاون بين رؤساء الهيئات الاستخباراتية والأمنية في دول المنطقة.

ونواصل المضي على افتراض أن من الضروري أن تمتثل جميع البلدان امتثالا كاملا وغير مشروط لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، بوصفه الوثيقة الأساسية والأداة المناسبة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ونرحب بالاهتمام المتزايد من الأطراف الإقليمية لأهمية دعم إطار السلام والأمن والتعاون. ونعتقد أن تنفيذه الكامل سيكون له أثر ملموس على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ونتوقع أن تعطي الاستراتيجية الإقليمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة التي يواصل وضعها حاليا مكتب المبعوث الخاص زخما جديدا لتنفيذ أحكام إطار السلام والأمن والتعاون.

ونتشاطر القلق المعرب عنه في تقرير الأمين العام (S/2020/951) عن الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى

التي تدهورت خلال هذه الجائحة. وفي ظل هذه الخلفية، هناك تطور إيجابي هو استمرار عودة اللاجئين البوروندیين إلى وطنهم من البلدان المجاورة. ونعتقد أن هذه العملية تشهد بوضوح على التحول النوعي للحالة في بوروندي، التي لم تعد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن قريباً من اتخاذ قرار بشأن حذف ذلك البلد من جدول أعماله.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن روسيا، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، تعتزم مواصلة تقديم المساعدة النشطة لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز الاستقرار في المنطقة ككل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا دليل على التزامكم بتحسين الحالة في المنطقة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2020/951)، المعروض على المجلس اليوم. وأود أيضاً أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على حضورهم في كل مرة يُطلب إليهم فيها تناول المسائل المتصلة بالحالة في بلدي وفي منطقة البحيرات الكبرى.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري، الذي عرضه في وقت سابق السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. ونرحب به اليوم ونثني عليه على التزامه المستمر. غير أن وفد بلدي يأسف لعدم إتاحة التقرير في وقت سابق على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، وهو ما كان يمكن أن يكون مفيداً.

ونغتنم هذه الفرصة، عقب الإحاطة، لإبداء بعض الملاحظات الرئيسية. أود أن أتطرق بإيجاز إلى موضوع الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، ثم أختتم بياني ببعض الملاحظات بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري.

لا تزال الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، على الصعيد السياسي، مدفوعة بالزخم الجديد للجهود الدبلوماسية التي بذلها منذ أوائل عام ٢٠١٩ السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا؛ والسيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا؛ والسيد بول كاغامي، رئيس رواندا. وقد أسهمت جهودهم إسهاماً كبيراً في تخفيف حدة التوترات في المنطقة، مما عزز العلاقات بين بلدانهم واستعاد الثقة بين حكوماتهم.

وعلى الرغم من السياق الصعب لمرض فيروس كورونا، فقد تكيف رؤساء الدول الأربعة مع الوضع الطبيعي الجديد وعقدوا قمة مصغرة عن طريق التداول بالفيديو في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بمبادرة من رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل الحفاظ على روح الحوار التي بدأت مطلع عام ٢٠١٩ باعتبارها المسار الرئيسي لتخفيف حدة التوترات والتهدئة في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية.

وكانت الإجراءات التي قامت بها الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية، وجماعات السلام والأمن في المنطقة، والعلاقات الدبلوماسية، فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي في السياق الحالي لمكافحة مرض فيروس كورونا، هي المواضيع الرئيسية لمناقشات مؤتمر القمة المصغر لرؤساء الدول. وفي الواقع، ونظراً للحالة الأمنية المقلقة في المنطقة، لم يكتف رؤساء الدول بإدانة أعمال القوات والجماعات المسلحة السلبية العاملة في منطقة البحيرات الكبرى، بل أكدوا أيضاً استعدادهم لتجميع جهودهم للقضاء عليها.

وفي إطار الجهود الدبلوماسية المبذولة لتحسين العلاقات مع جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى وفيما بينها، زار الرئيس تشيسكيدي نظيره في جمهورية الكونغو، السيد دنيس ساسو نغيسو، في ١٥ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، سافر وفد من جمهورية الكونغو الديمقراطية برئاسة السيدة ماري تومبا نزيزا، وزيرة الدولة ووزيرة الخارجية، إلى بوجومبورا في بوروندي يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر في زيارة عمل في إطار الدورة الثانية للمشاورة الوزارية الثنائية بشأن السلام والأمن بين جمهورية بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، يبرز تقرير الأمين العام أيضاً الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تحييد الجماعات المسلحة التي لا تزال تعمل في المنطقة. ويطمئن وفد بلدي المجلس إلى أن هذه الجهود ستستمر إلى أن يتم القضاء تماماً على تلك الجماعات، لأن السلام والأمن يظلان عاملين أساسيين لاستقرار منطقة البحيرات الكبرى.

وهذا هو السبب في أن رئيس الجمهورية قام بزيارة الأسبوع الماضي، من ٥ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، إلى مقاطعة كيفو الشمالية، للإعراب عن تضامنه ودعمه للسكان الذين يرزحون تحت ضغوط شديدة في شرقي البلد، فضلاً عن تصميمه على استعادة السلام هناك. ولهذا السبب أيضاً يجب تعزيز العمليات الهجومية التي تشنها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وفقاً للالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية ورئيس الدولة بإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وقد مكنت هذه العمليات العسكرية الواسعة النطاق، التي بدأت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من الاستيلاء على عدة قواعد لتحالف القوى الديمقراطية وإضعاف العديد من الجماعات المسلحة الأخرى بشكل كبير، الوطنية منها والأجنبية. وقد أسفرت هذه الجهود التي تبذلها الحكومة والقوات المسلحة عن نتائج باهرة، ولكن انعدام الأمن لا يزال قائماً. حتى أن العدو، الواقع في ضائقة، قد زاد من شن الهجمات الانتقامية ضد السكان المدنيين.

ويأمل بلدي، أولاً، من أجل تعزيز هجومه وزيادة الضغط على الجماعات المسلحة المتبقية، في تعزيز القدرات الهجومية لبعثة منظمة الأمم المتحدة، بصفة عامة، ولواء التدخل التابع للقوة، على وجه الخصوص؛ ثانياً، تأمين التعاون بين بلدان المنطقة؛ وثالثاً، حشد دعم المجتمع الدولي في مكافحة الاستغلال غير المشروع للمعادن والاتجار بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بتعزيز القدرات الهجومية للبعثة ولواء التدخل التابع لها، فإن رغبة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما سبق أن أكدنا للمجلس، هي أن ترى تعاوناً معززاً في الميدان داخل وحدات البعثة ومع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تأمين قوة نيران كافية لحماية السكان على نحو فعال واستعادة السلام والأمن وسلطة الدولة الكاملة في جميع أنحاء الإقليم الوطني، بما في ذلك في المناطق التي تضم وجوداً للجماعات المسلحة.

وفي الخطاب الذي وجهه الرئيس تشيسيكيدي إلى نظرائه في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بشأن تعاون بلدان المنطقة، دعاهم إلى توحيد جهودهم واتخاذ تدابير بنّاءة للتغلب معاً على العقبات والتحديات لصالح شعوب البلدان الأربعة، مشددا على أنه ”لا بديل في السياق الحالي عن تجميع جهودنا لمواجهة هذه التحديات العديدة وإنهاء دورات العنف المسلح المتكررة التي تهدد أمن دول المنطقة وشعوبها“.

إن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية له عواقب على السلام والأمن في المنطقة

وكذلك على حماية البيئة. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لمكافحة الاستغلال غير القانوني لمعادن البلد – الذي هو السبب الرئيسي لعدم الاستقرار والعنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصدر عدم الثقة والتوتر بين بلدان المنطقة، والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة غير المشروعة للجماعات المسلحة.

إن جميع الجهات الفاعلة – بلدان المنشأ والأفراد والشركات والمجتمع المدني وبلدان العبور وبلدان المقصد – تشارك منذ بضع سنوات في هذا الاتجار المزدهر ومسؤولة عنه. ولن نكسب أبدا معركة السلام في منطقة البحيرات الكبرى إذا لم تُقطع سبل عيش الجماعات المسلحة التي تسمح لها بمواصلة أنشطتها الضارة. وقد دعا القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩) مكتب المبعوث الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة للتوصل إلى حل لوقف تدفق المقاتلين المسلحين عبر الحدود، واستغلال المعادن والاتجار بها بشكل غير شرعي.

وفي ظل خلفية مكافحة عدم المشروعية، يرحب وفد بلدي بإعادة تأكيد استعداد رؤساء الدول الأربعة للقيام بحملة لتعزيز قدرات الآليات القائمة في المنطقة دون الإقليمية بغية حرمان القوى السلبية من مصادر تمويل أنشطة الجماعات المسلحة، والمحاربة المشتركة لكل من شبكات المافيا الإقليمية والدولية، التي تسهم في استغلال الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى والاتجار غير المشروع بها. ويود وفد بلدي كذلك أن يكرر نداء الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو إلى المجتمع الدولي في الجمعية العامة لكفالة تطبيق جزاءات مناسبة ومحددة الأهداف وفعالة على تلك الجماعات المسلحة وشبكات المافيا التي تقضي أيضا، من خلال أنشطتها الضارة، على جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والمناطق المحمية الواقعة في الجزء الشرقي من بلدنا وإدارتها على نحو مستدام.

وفيما يتجاوز هذه الخيارات التي تنطوي على الضغط العسكري، يرى وفد بلدي أنه من الضروري أن تتمكن جميع بلدان المنطقة من الانضمام إلى الآليات غير العسكرية. وفي هذا الصدد، تجري جمهورية الكونغو الديمقراطية مناقشات مع بعض الجماعات المسلحة، التي وقع بعضها بالفعل على اتفاقات لوقف الأعمال العدائية مع الحكومة وألقت أسلحتها. وتكرر الحكومة نداءها إلى جميع الجماعات المسلحة الأخرى التي لا تزال تتردد في أن تحذو نفس الحذو وتلقي أسلحتها.

إن مسألة انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي هي في صميم أعمال الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو، الذي تعهد، لدى تولي منصبه، بالعمل على تعزيز سيادة القانون. وقد تُرجم هذا الالتزام بالفعل إلى عمل من خلال تنفيذ عدة تدابير. وفي الواقع، في إطار السعي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حققت الحكومة، التي تعمل تحت قيادة رئيس الدولة، الكثير. وقد تجلت بما فيه الكفاية الإرادة السياسية لتعزيز حقوق الإنسان، وفقاً للمطلب الدستوري القاضي بضمان احترام جميع حقوق الإنسان والدفاع عنها وتعزيزها، وتواصل الحكومة تنفيذ برنامجها بشأن هذا الموضوع، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون.

وتهيمن على الحالة الإنسانية في المنطقة جائحة فيروس كورونا ومشكلة المشردين واللاجئين. ولاحتواء انتشار مرض فيروس كورونا، استجابت بلدان المنطقة بسرعة باتخاذ تدابير وقائية فعالة. وتحشد قواها لمكافحة الجائحة عن طريق وضع آليات مشتركة للحماية، وهو ما أكده مجددا رؤساء دول المنطقة في مؤتمر القمة المصغر الذي عقد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تشريد السكان لا يزال يشكل أحد العوامل الرئيسية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة، من هنا، وكما ذكر الأمين العام في تقريره، تأتي

أهمية مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين، وفقا لتوصيات الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى المعني بحالة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في كمبالا في شهر آذار/مارس ٢٠١٩.

ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة بالاتفاق الإطاري، الذي تعتبره السبيل إلى الأمام، حيث أنه أفضل استراتيجية إقليمية ينبغي اتباعها لإنهاء حالة عدم الاستقرار التي أثرت على المنطقة على مدى بضع سنوات، والتي لا تزال تدفع ثمنا باهظا لها، حيث شهدت عدة ملايين من الوفيات. كما أن تنفيذ هذه الآلية سيمكن من تجنب عمليات التوغل من جانب الطرفين في أراضي البلدان المجاورة، على نحو ما وصفه الأمين العام في الفقرات من ٥ إلى ١٢ من تقريره.

وستواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، العمل على تنفيذ جميع التزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية بموجب الاتفاق الإطاري، وستضطلع بنصيبها من المسؤولية في كفالة عودة السلام والوئام إلى المنطقة. وفي هذا الصدد، وكما أشار الأمين العام في الفقرات ٣٦ إلى ٣٨ من التقرير قيد النظر، اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوات ملموسة لتنفيذ التزاماتها الوطنية بموجب الاتفاق. وذُكرت عدة أمثلة، منها تجديد الحكومة للبرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من النزاع المسلح، بهدف زيادة توطيد سلطة الدولة، ومواصلة الحكومة والبعثة الحوار على مستوى المجتمع المحلي في إيتوري، كجزء من تنفيذ الاتفاق الموقع مع جبهة إيتوري للمقاومة الوطنية، في ٢٨ شباط/فبراير من أجل نزع سلاح قواتها وتسريحها وإعادة إدماجها. أيضا، وفي إطار الجهود المستمرة التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية لإشراك المنطقة في تنفيذ أحكام الاتفاق الإطاري، فإنها ستستضيف في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية، الذي سيجري عبر تقنية التداول بالفيديو، بسبب جائحة فيروس كورونا. وكان من المقرر عقد الاجتماع في البداية في كينشاسا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وخلال مؤتمر القمة هذا، سيتولى فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، رئاسة الآلية الإقليمية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد استمرار التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها باتفاق أديس أبابا الإطاري الذي علقا عليه آمالا كبيرة. وتود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تغتنم هذه الفرصة لتدعو بلدان المنطقة وضامني الاتفاق الإطاري إلى الاستفادة من الزخم الإقليمي الذي لوحظ في الأشهر الأخيرة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها جميعا. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا تحولت أحكام الاتفاق الإطاري إلى إجراءات ملموسة، فإنها ستمكن المنطقة، من خلال منطق التكامل، من تحسين إدارة مسألتي السلام والأمن، بما في ذلك، وخاصة مسألتي التعاون والتنمية. لقد حان الوقت، بل أكثر من أن الوقت قد حان، لنقدم لشعوب منطقة البحيرات الكبرى الرفاهية والسلام والتنمية الاقتصادية التي يتطلعون إليها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.